# آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم/كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ هديل حميد محمود

تاريخ التقديم: 2017/6/19
تاريخ القبول: 2017/10/29

## المستخلص

يعد موضوع السياسة التجارية من اهم واكثر الموضوعات التي لاقت اهتماماً من قبل الباحثين ، لدورها المهم والكبير في الأقتصادات قديماً وحديثاً ، وازدادت تلك الأهمية تبعاً لتعاظم العمليات التجارية على مختلف الأصعدة ولمختلف البلدان سواء النامية أم المتقدمة على حد سواء، اذ تعد التجارة الخارجية من وسائل تحقيق التنمية الأقتصادية من خلال الفوائض الأقتصادية الناجمة عن الصادرات والأستيرادات ، كونها تشكل دعامة مهمة للأقتصادات بشكل عام والأقتصاد العراقي بشكل خاص ، في ظل عملية التحول التي شهدها الأقتصاد العراقي في مختلف مجالاته نتيجة تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية التي اتبعت بعد تغيير النظام السياسي في العراق والتحول نحو آلية السوق ، اذ قد تسهم السياسة التجارية المتبعة في انتشاله من الوضع الحالي الذي هو عليه ممهدة دخوله الى الأسواق العالمية عن طريق دورها في تنويع صادراته وتخليصه من الأحادية وبالتالي الخروج من بوتقة التخلف والتبعية الأقتصادية للخارج ومن الأنكشاف الأقتصادي تجاه دول العالم من خلال المقارنة مع التجربة الماليزية ومدى الأفادة من معطياتها وامكانية تقليدها للنهوض بالواقع الأقتصادي للعراق ،ووضع تصورات عن ايجاد حلول ممكنة للواقع الأقتصادي العراقي ، والذي يشكو من عدم التنوع في الصادرات واحاديتها كون الصادرات النفطية تستحوذ على نسبة 99% من اجمالي صادرات العراق ، وينعكس ذلك سلباً على واقع التجارة الخارجية اذ يزداد اعتماد العراق في تلبية معظم احتياجاته الغذائية والأستهلاكية على الأستيرادات من الخارج .

**المصطلحات الرئيسة للبحث**/ السياسة التجارية – تنوع الصادرات – التبعية الأقتصادية

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 105 المجلد 24
الصفحات 406-429

*البحث مستل من رسالة ماجستير

## المقدمة

تعد السياسة التجارية عامل أساسي مؤثر في المسير الأقتصادي لأي بلد وفي ظل الأنفتاح العالمي يأتي دور الصادرات كجزء مهم لما توفره من مردود مادي للبلد ولابد من الأهتمام بهذا الجانب من خلال تحفيز الصادرات غير النفطية عن طريق تشجيع القطاع الزراعي والصناعي وانتاج سلع محلية تحل محل السلع المستوردة ، والأهتمام بالصادرات لما تؤديه من دور ايجابي في دفع عجلة النمو فضلاً عن اسهامها في رفد الدول بالعملة الصعبة من النقد الأجنبي ، لذا فأن السياسة التجارية أصبحت العنصر الأساس لتوفير متطلبات السوق الداخلي ، وعلى الرغم من ان أسعار النفط للفترة ما بعد عام 2003 كانت تسجل معدلات قياسية كبيرة جداً الا ان ذلك لم يكن له أثر واقعي ايجابي على اقتصاد العراق مما دعانا للخوض في اسباب هذه الثنائية في الأقتصاد العراقي ، وكيف كان لها آثار على القطاعات الأقتصادية عموماً وبالتالي القدرة على التنويع، وبما ان العراق بلد نامي يتميز بالأحادية لهيمنة النفط فيه على نسبة ( 99% ) من اجمالي صادراته مما جعله عرضة لتقلبات الاسعار في الأسواق الخارجية ، ولتجاوز مشكلة اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط ،على المستوى الدولي والعالمي وتأثيرذلك على الناتج المحلي الاجمالي لابد من انتهاج سياسة تجارية ذات اجراءات مالية وجمركية الغرض منها تغيير واقع التجارة الخارجية للعراق بشكل ايجابي .

## أهمية البحث

تأتي أهمية دراسة السياسة التجارية انطلاقاً من كونها تمثل دعامة مهمة للأقتصاد بشكل عام والأقتصاد العراقي بشكل خاص من خلال دورها في التمهيد لدخول العراق الى الأسواق العالمية من خلال تنويع صادراته .

## مشكلة البحث

السياسة التجارية المتبعة في العراق قادت الأقتصاد الى حالة الأنكشاف والتبعية في ظل اعتماده على النفط ذلك المورد الناضب كسلعة قابلة للتصدير في ظل عدم ثبات اسعاره ، وكذلك تدهور وعجز الميزان التجاري مما له آثار سلبية على الأقتصاد ككل .

## فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن السياسة التجارية في ظل الظروف الأقتصادية والأمكانات المتاحة في البلد ليس لها دور ايجابي في تنوع الصادرات بعد عام 2003 .

## هدف البحث

يهدف البحث الى بيان آثار السياسة التجارية بشكل عام وتسليط الضوء على التجربة الماليزية في تنويع صادراتها وامكانية محاكاتها وتطبيقها على الأقتصاد العراقي .

## منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، اذ تم الأعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المتغيرات الأقتصادية ، والمنهج التحليلي الجداول والبيانات التي تخص الموضوع.

## حدود البحث

الحدود المكانية: العراق و ماليزيا الحدود الزمانية: 2002 - 2015

## هيكلية البحث

لغرض التحقق من فرضية البحث ولتغطية الموضوع بشكل دقيق تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول الأطار النظري والمفاهيمي للسياسة التجارية ، وتم تقسيمه الى مطلبين ، المطلب الأول مفهوم وانواع السياسة التجارية فيما ضم المطلب الثاني آثار السياسة التجارية في الدول النامية ،اما المبحث الثاني السياسة التجارية للعراق بعد عام 2003 ، وتم تقسيمه الى مطلبين ، الأول ضم بعض مؤشرات التجارة الخارجية للعراق بعد عام 2003 ، والمطلب الثاني دور الحكومة في النشاط الأقتصادي ، اما المبحث الثالث فقد تناول التجربة الماليزية بشكل مفصل .

## المبحث الأول / الأطار النظري والمفاهيمي للسياسة التجارية

### المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية وانواعها

تعددت التعاريف التي اطلقت من قبل الأقتصاديين على السياسة التجارية اذ كل منهم قام بأطلاق تعريف عليها وفقاً لمنطقه ووجهة نظره وطريقة بحثه ورؤيته الأقتصادية وأهم تعريف للسياسة التجارية هو " وما السياسة التجارية الا مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الأقتصادية المعنية في التأثيرعلى مسارات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف وطنية سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الأقتصادية مع العالم او لتحقيق أهداف خاصة بالأقتصاد الوطني نفسه ، وهذه الأدوات تتمثل بالتعريفات الجمركية او ما يعرف بالقيود التعريفية Tariff barriers أو انظمة الحصص والتراخيص واعانات التصدير فضلاً عن قيود اخرى تعرف بالقيود غير التعريفية " Non – tariff barriers ( امين ، 2008 : 147 ) ، ويعد هذا التعريف اكثر شمولية من غيره كونه تناول آلية عمل السياسة التجارية بأدواتها وتعاملها في الداخل والخارج اما أهم انواع السياسة التجارية فهي الآتي :

**1 – سياسة الحماية التجارية Protection Trade Police**

في ضوء اعتبار التجارة كمصدر من مصادر ثروة الأمم سعى التجاريون لتحقيق فائض في الصادرات على حساب الواردات وجعلوه الهدف الأساس في سياستهم الأقتصادية في التجارة الدولية وهذا الفائض يتأتى من طريقين : ( الحجاز ، 2003 : 21 )

أ – وجه انصار المذهب التجاري الدولة للقيام بتشجيع الصناعة والتجارة عن طريق تصدير منتجات مصنعة تعود بوارد اكبر من المتأتي من صادرات المواد الخام .

ب – استخدام الوساطة التجارية الذي يتيح بأخراج العملة واتباع مبدأ الشراء بقيمة اقل في بلد ما والبيع بقيمة اعلى ببلد اخر للسيطرة على الأسواق الخارجية .

ولتفعيل ميزان المدفوعات فقد وجه التجاريين بوضع العراقيل بوجه التجارة عن طريق فرض التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية وفي ذات الوقت تقدم تسهيلات لتفعيل الصادرات ، وهذا بدوره قاد الى تشجيع العاملين المهرة ومنح براءات الأختراع وتحديد الأجور والأسعار والأهتمام بالملاحة والحصول على المواد الأولية عن طريق استغلال المستعمرات وزيادة عدد السكان ،الا انهم ومع اهتمامهم بالمعادن النفيسة بدءوا بالتوجه نحو حماية التجارة وتدخل الدولة في الشؤون الأقتصادية ، من خلال الاهتمام بجانب الصادرات الا ان ذلك يعتبر مأخذاً عليهم كونهم اهملوا جانب الواردات .

- ايمانهم بمبدأ حرية العمل .
- ان الاعداد المتعاظمة من السكان تمثل أحد أهم مصادر القوة الأقتصادية والعسكرية نتيجة لتوفير الأيدي العاملة ، وكذلك استخدامهم كقوة عسكرية لغرض غزو المناطق والحصول على المزيد من المعادن النفيسة .

( المعموري ، 2012 : 256 )

**2 – سياسة الحرية التجارية Free trade Police**

اول من نادى بتحرير التجارة هم الفيزوقراط الطبيعيين ، كما وقد استند انصار هذا الأتجاه في ظل دفاعهم عنه الى بعض المبررات والحجج ونذكر منها مايلي : ( الوادي و العساف ، 2009 : 288 – 289 )

أ – ان تطبيق حرية التجارة يشجع ظهور المشروعات الكبيرة التي تمتاز بأنخفاض تكاليفها الأنتاجية اذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة ، وهذا يسهم في تخفيض الأسعار وتصريق السلع في السواق الخارجية وتحقيق امثل استخدام للموارد ، الا ان هذه السياسة تلائم الدول المتقدمة اكثر من ملائمتها للدول النامية بسبب صغر حجم مشاريعها وارتفاع تكلفتها وانخفاض عوائدها .

ب – ان تطبيق هذا الأتجاه يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للدول التي تتبادل السلع والخدمات ففي ظل المنافسة وتحرير الأسعار سيقود الى التخصص في انتاج السلع والخدمات بحسب المزايا النسبية ، وتقسيم العمل بما يضمن تحقيق مصالح كافة الأطراف الدولية المتبادلة .

ج – هذا الأتجاه يؤدي الى تخفيض أسعار السلع والخدمات المستوردة وهذه الحجة غير مقبولة لأثرها السلبي على الناتج المحلي .

د – تبني هذا الأتجاه يحد من حجم الأحتكارات الدولية ويوفر السلع والخدمات بأسعار مناسبة لجميع الدول .

ه – تساعد حرية التجارة في زيادة الأنتاج كماً ونوعاً ، بسبب المنافسة التامة بأستخدام افضل اساليب الأنتاج المتطورة والتي تخفض من التكاليف .
و – تؤدي حرية التجارة الى تعادل اسعار عوامل الأنتاج على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي تساوي تكاليف الأنتاج التي تنعكس على اسعار السلع والخدمات .
ز – تعتبر وسيلة للتبادل الثقافي والعلمي كتبادل التجارب والخبرات والتقنيات بين الدول المتبادلة .

**3 – السياسة التجارية الحمائية الجديدة New protectionism Trade policy**

برزهذا والذي يعرف بالحمائية الجديدة مع زيادة حدة المنافسة في الأسواق الخارجية خلال عقدي السبعينات والثمانينات لدى بروز الأهمية النسبية للقوى الأقتصادية الآسيوية اليابان خاصة والتي بدأت بتوسيع اسواقها وفتحت اسواق جديدة مما جعل الدول الصناعية تقوم باستحداث أدوات حمائية جديدة لم تستخدم من قبل ولم تكن معروفة ضد الصادرات اليابانية وبلاد شرق اسيا لحماية صناعاتهم من المنافسة الأجنبية ، و اهم دوافع جولة اورغواي هي حماية حقوق الملكية الفكرية بسبب استخدام التكنولوجيا والأبداع الأنساني في مجال البحث العلمي وبالتالي التأثير في قيمة السلع النهائية هذا وتختلف مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية من بلد لآخر. ( الحجاز ، 2003 : 230 ) هذا فضلاً عن اعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية كأداة من أدوات السياسة الحمائية الجديدة هناك ايضاً تدابير خاصة بالبيئة وعوائق فنية على التجارة كتوفر شروط الآيزو ISo هذا بالأضافة الى قضايا الصحة والصحة النباتية الا ان السياسة الحمائية الجديدة غير مطبقة في معظم البلدان النامية .

## المطلب الثاني : آثار السياسة التجارية في الدول النامية

من الطبيعي ان لكل سياسة تجارية متبعة في أي بلد آثار اقتصادية تؤثر سلباً او ايجاباً على مختلف القطاعات الأقتصادية والمتغيرات الأقتصادية ، فقد تلقي السياسة التجارية بتبعاتها وتولد آثاراً على التشغيل والعمالة ومستوى البطالة او تبرز آثارها بوضوح على السياسة المالية والنقدية او التضخم والى غير ذلك من المتغيرات الا اننا في هذا البحث سنتطرق الى التبعية الأقتصادية والأنكشاف الأقتصادي كأهم نتاج لأثار السياسة التجارية وانعكاسها على الدول النامية وكالآتي :

### أولاً : التبعية الأقتصادية

تعد درجة التبعية الأقتصادية أهم المعايير التي من خلالها يتم الكشف عن مدى تأثر وارتباط اقتصاد الدول النامية بأقتصادات الدول المتقدمة ويتم احتساب درجة التبعية الأقتصادية وفقاً لمؤشر هيرشمان او مايطلق عليه بمصطلح ( Gini Hirchman ) الذي من خلاله يتم احتساب وقياس طبيعة تركز الصادرات وفقاً للمعادلة الآتية : ( Bohdan,2015:65 )

$$H = \sum \frac{xi1 + xi2}{xt}$$

H مؤشرالتركز السلعي للصادرات
X1 صادرات الدولة من السلعة الأولى
X2 صادرات الدولة من السلعة الثانية
Xt مجموع صادرات الدولة خلال السنة

ومن آثار التبعية الأقتصادية اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في توفير احتياجاتها الأساسية مما قد يجعلها مضطرة للجوء الى القروض والمعونات لتوفير تلك الأحتياجات مما يجعلها تابعة للدول المتقدمة واضطرارها للخضوع تحت هيمنتها .

**ثانياً : الأنكشاف الأقتصادي**

ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس مدى مساهمة بعض الدول في التجارة الخارجية بصرف النظر عن القيود المفروضة عليها ، كما يبين هذا المؤشر مدى أهمية مستوى الصادرات والأستيرادات من الناتج المحلي الأجمالي ( GDP ) ، فكلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على ان الأقتصاد أكثر تأثراً بالتقلبات الطارئة على الأقتصاد العالمي ، لذا فهذا المؤشر يكشف درجة ارتباط الأقتصاد الوطني مع اقتصادات العالم الخارجي ( الشبيبي ، 2008 : 54 ) ، ويتم احتساب هذا المؤشر وفقاً المؤشرات الآتية : ( مراد ، 2013 ، 65 – 67 )

1- مؤشر نسبة الأستيرادات الى ( GDP ) ، وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر الى ( 21% ) فما فوق تسجل الدولة في مصاف الدول المنكشفة تجارياً .

2 – مؤشر نسبة الصادرات الى ( GDP ) ، ويأخذ هذا المؤشر القيم المرتفعة للدول التي تشكل منها المادة الأولية المنتجة والوحيدة لغرض التصدير او الانتاج عدد قليل جداً من السلع ، اكبر نسبة من دخلها القومي ، ويعد ارتفاع نسبة الصادرات الى ( GDP ) الى اكثر من ( 25% ) تكون الدولة منكشفة تجارياً .

3 – مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى ( GDP ) ، على الرغم من اهمية هذا المؤشر الا ان دلالته الرقمية لا يمكن ان تعطي صورة واضحة عن اهمية التجارة في الأقتصاد الوطني ، لأنه يرتبط مع الأقتصاد الدولي اذ ان مثل تلك العلاقات لا يمكن فصلها عن بعضها دون ترك أثراً حيوياً على محتوى كل منهما ( Snider , 1967 : 13 )

وبتعبير اخر نرى ان الدول تعد منكشفة على الخارج متى ما كانت استيراداتها اكبر من صادراتها ويتقلص حجم الأنكشاف الأقتصادي متى ما انخفض حجم الأستيرادات وارتفع حجم الصادرات والتي تؤثر على الحالة الأقتصادية للدولة بشكل ايجابي ، اذا نستنتج بأن الأنكشاف الأقتصادي هو ظاهرة سلبية تترك آثارها على الأقتصاد ولأرتباط هذا المؤشر بالتجارة الخارجية ونسبة مساهمة الأستيرادات والصادرات فيها يجب اتخاذ اجراءات معينة للتقليل من حجم الأنكشاف الأقتصادي ومن اهم تلك الأجراءات اللجوء الى تنويع الصادرات وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية ، ويعد المؤشر الأول ( نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي ) من اهم المؤشرات لدرجة الأنكشاف على العالم الخارجي بالنسبة للدول النامية اما الدول المتقدمة فلا تتأثر هذه النسبة بسبب ان الدول المتقدمة تقوم بأستيراد المواد الأولية وتصدير السلع المصنعة .

## المبحث الثاني / السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003

### المطلب الأول السياسة التجارية المتبعة في العراق بعد عام 2003

يمكن ان تصنيف أدوات السياسة التجارية التي اتبعت في العراق بعد عام 2003 في ظل قرار ( 54 ) الى مايأتي :

1 – الأدوات السعرية ( غير المباشرة ) - وتتضمن الآتي :

أ – التعريفة الجمركية ب – الرسوم والأجور الجمركية للتصدير والأستيراد

ج – التقييم الجمركي د – الأعانات الحكومية للتصدير

2- القيود الكمية ( المباشرة )

ا – المحظورات من التصدير والأستيراد

ب – الأجراءات لأستحصال التراخيص من السلطة المعنية للتصدير والأستيراد

ج – متطلبات التسجيل للعمل في الأستيراد

د – تدابير اخرى تخص بعض الأمور التنظيمية التي توقف العمل بها بعد 2003

ه – الأجراءات الصحية والبيئية ذات الصلة بالتجارة والتي تعد سارية حتى الآن

و – الجوانب الفنية وادارة اعمال الجمارك

3 – سياسة الحكومة العراقية لضمان حماية الملكية الفكرية

يتبنى العراق سياسة حماية حقوق الملكية الفكرية ، ويهدف الى تفعيلها لتصحيح المسار الأقتصادي بأتجاه تحقيق التنمية الأقتصادية ، ولتحقيق الهدفين الآتيين :

أ – شمول اشباه المواصلات وانواع النباتات بالحماية .

ب – مطابقة النظام القانوني للبلد بمتطلبات اتفاقية الملكية التجارية ذات الصلة بالتجارة (TRIPS )

**4 – الأجراءات الضريبية**

**تسعى الحكومة العراقية لتهيئة وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين النظام الضريبي، من خلال فرض ضرائب على المبيعات ، فضلا عن العمل بالرسم الأستيرادي الحالي وقيمته ( 5% ) والمتمثل ب ( ضريبة اعادة الأعمار ) الذي ترغب الحكومة بتحويلها الى رسم تصديري موحد بأعفاء منخفض النسبة ، اما ضريبة الدخل فقد تم تعديلها بقانون رقم (49 ) لسلطة الائتلاف في 20 / 4 / 2004 الذي اكد على شمول ذوي الأعمال وموظفي القطاع الخاص بضريبة الدخل الشخصية المباشرة ، وتوسيعها لتضم موظفي القطاع العام والموظفين المدنيين ، كما وتم اقرار قانون الضريبة المشتركة واعادة اقتطاعها من دخول موظفي الشركات بموجب الأمر رقم ( 49 ) بعد تعليقها عام 2003 ، وان استئناف هذه الضرائب تم تنفيذه بنسب منخفضة جداً ولا تزيد عن (15%) مقارنة بأقصى نسبة وهي (40%) بموجب نظام ضريبة الدخل لعام 2003 . ( وزارة التجارة ، 2005 : 75 )**

**6 – توسيع العمل بالمناطق التجارية الحرة**

**مع انتشار تواجد المناطق الحرة خلال الحقبة السابقة وانشاءها والعمل بها ، لدورها البارز في النشاط الأقتصادي لاقتصادات الدول النامية والمتقدمة على السواء ، ويعود انشاء المناطق التجارية الحرة في العراق الى عام 1997 بعد الدراسة التي تقدم بها مجموعة من الخبراء العراقيين حول اقامة منطقة حرة في جنوب العراق ، ونتج عنها اصدار قانون رقم (3) بتاريخ 1998/8/5 ( قانون المناطق الحرة ، 1998) ، وتأسست بموجبه الهيئة العامة للمناطق الحرة ، ومن أهم اهدافها : ( الهيئة العامة للمناطق الحرة )**

**أ – ادخال تكنولوجيا متطورة .**
**ب – توسيع الأستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي .**
**ج – خلق فرص عمل .**
**د – زيادة حجم الصادرات وزيادة النقد الأجنبي .**

## المطلب الثاني : بعض مؤشرات التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003

**تعكس مؤشرات التجارة الخارجية الهيكل الأقتصادي للبلد وتشير الى مقدار التقدم والتطور او التراجع فيه ، من خلال الكشف عن السياسات المطبقة على قطاعاته المختلفة ، كما وتشير الى مكانة البلد الأقتصادية وموقعه من التبادل التجاري بين الدول ومن بين أهم المؤشرات هي الآتي:**

**أ – مؤشر الأنكشاف الأقتصادي**

**بما ان العراق كونه بلد نامي وكون اقتصاده مفتوحاً على العالم الخارجي من خلال فعالياته الاقتصادية ومن خلال بيانات الجدول (1) يتضح مدى أنكشاف العراق امام العالم الخارجي بحسب انطباق نسب المؤشرات الى الناتج المحلي الأجمالي والتي تؤكد مدى الانكشاف الكبير للأقتصاد العراقي امام العالم الخارجي ، ومن بيانات الجدول (1) نلاحظ ان اعلى نسبة انكشاف كانت (128,16%) عام 2003 ، واستمرت تلك النسب بالأنخفاض التدريجي حتى بلغت ادنى نسبة في عام 2015 وهي ( 49,85% ) ، وان هذا الأنخفاض يعود لتراجع وانخفاض اسعار النفط في السوق الدولية .**

**جدول (1)**
**مؤشر الأنكشاف التجاري للعراق للمدة ( 2002 – 2015 )**
***قيمة الناتج المحلي الأجمالي والصادرات والأستيرادات مقدرة بملايين الدولارات**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي GDP | اجمالي الصادرات | نسبة الصادرات الى GDP | اجمالي الاستيرادات | نسبة الاستيرادات الى GDP | الانكشاف الاقتصادي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 20962 | 12219 | 58.29% | 9817 | 46.83% | 105.12% |
| 2003 | 15329 | 9711 | 63.35% | 9934 | 64.81% | 128.16% |
| 2004 | 36638 | 17810 | 48.61% | 21302 | 58.14% | 106.75% |
| 2005 | 49954 | 23697 | 47.43% | 20002 | 40.04% | 87.47% |
| 2006 | 64805 | 30529 | 47.11% | 18708 | 28.87% | 76.3% |
| 2007 | 87968 | 39587 | 45% | 16623 | 18.90% | 63.9% |
| 2008 | 130529 | 63726 | 48.82% | 29761 | 22.80% | 71.62% |
| 2009 | 110527 | 39430 | 35.67% | 35285 | 31.92% | 67.59% |
| 2010 | 136648 | 51764 | 37.88% | 37328 | 27.32% | 65.2% |
| 2011 | 183553 | 79681 | 43.41% | 40633 | 22.14% | 65.55% |
| 2012 | 204305 | 94209 | 46.11% | 50155 | 24.55% | 70.66% |
| 2013 | 217042 | 89768 | 41.36% | 50447 | 23.24% | 64.6% |
| 2014 | 213262 | 83981 | 39.38% | 45200 | 21.19% | 60.57% |
| 2015 | 153742 | 43442 | 28.26% | 33188 | 21.59% | 49.85% |

المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، النشاطات .

**شكل (1) مؤشر الأنكشاف التجاري للعراق للمدة ( 2002 – 2015 )**

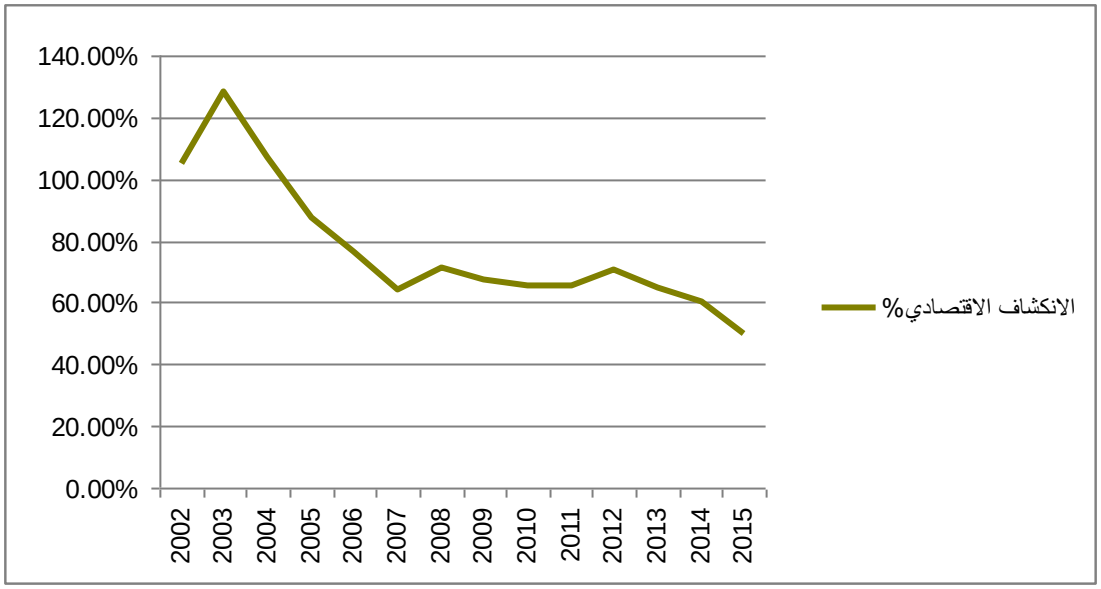


المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات الجدول (1)

**ب – معدل نمو التجارة الخارجية**

**تتسم مؤشرات التجارة الخارجية في بعض الدول بعدم الأستقرار ، لعوامل مختلفة ترتبط بهياكل اقتصادات الدول ، فبالنسبة للدول النامية تمتاز بكون اقتصادها أحادي الجانب يعتمد على المواد الأولية في صادراته والتي غالباً ما تعاني من عدم الأستقرار فضلاً عن كونها شديدة الحساسية لظروف الأسواق العالمية وهي بذلك تنعكس على استيراداتها التي لا تخلو من التذبذب وعدم الأستقرار ( العاني ، 1992 : 136 )**

**ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) ان نسبة نمو الصادرات الأجمالية تتزايد للمدة من 2002 ولغاية عام 2015 كذلك الحال مع نسب الصادرات النفطية الآخذة بالتزايد والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الصادرات الأجمالية ، الأان الأستيرادات في الوقت ذاته تتزايد ايضاً على الرغم من تذبذب نسبتها الا ان نمو الأستيرادات بهذا الشكل كان له آثار سلبية على معدل نمو التجارة الخارجية بسبب ان المردود المتأتي من الصادرات يذهب معظمه لتغطية وتسديد مبالغ الأستيرادات مما جعل الميزان التجاري في العراق يعاني من حالة عجز دائم خاصة اذا ما استبعدنا قيمة الصادرات النفطية ، وهذا بدوره ينعكس سلباً على نمو التجارة الخارجية بصورة عامة بسبب عدم التكافؤ بين الصادرات والأستيرادات ولتعاظم حجم الأستيرادات وتزايدها لاسيما وان اغلب الأستيرادات هو من السلع الأستهلاكية والغذائية .**

**جدول (2)**
**معدل نمو التجارة الخارجية للعراق للمدة ( 2002 – 2015 ) %**

| السنوات | معدل نمو الصادرات % | معدل نمو الأستيرادات % | معدل نمو الصادرات النفطية % | معدل نموالتجارة الخارجية % |
|---|---|---|---|---|
| 2002 | -5.10 | -11.97 | -9.02 | -26.9 |
| 2003 | -20.52 | 1.18 | -26.40 | -11.07 |
| 2004 | 83.40 | 114.4 | 112.01 | 99.09 |
| 2005 | 33.05 | -6.10 | 31.07 | 11.73 |
| 2006 | 28.83 | -6.47 | 28.06 | 12.67 |
| 2007 | 29.67 | -11.15 | 27.40 | 14.16 |
| 2008 | 60.98 | 79.04 | 63.51 | 66.31 |
| 2009 | -38.13 | 18.56 | -37.04 | -20.08 |
| 2010 | 31.29 | 5.79 | 32.05 | 19.24 |
| 2011 | 53.93 | 8.85 | 54.33 | 35.04 |
| 2012 | 18.23 | 23.44 | 18.10 | 19.99 |
| 2013 | -4.71 | 0.58 | -4.72 | -2.87 |
| 2014 | -6.45 | -10.40 | -6.50 | -7.87 |
| 2015 | -48.27 | -26.57 | -48.46 | -40.68 |

**المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك المركزي ، نشرات متفرقة**

شكل(2) معدل نمو التجارة الخارجية للعراق للمدة ( 2002 – 2015 )

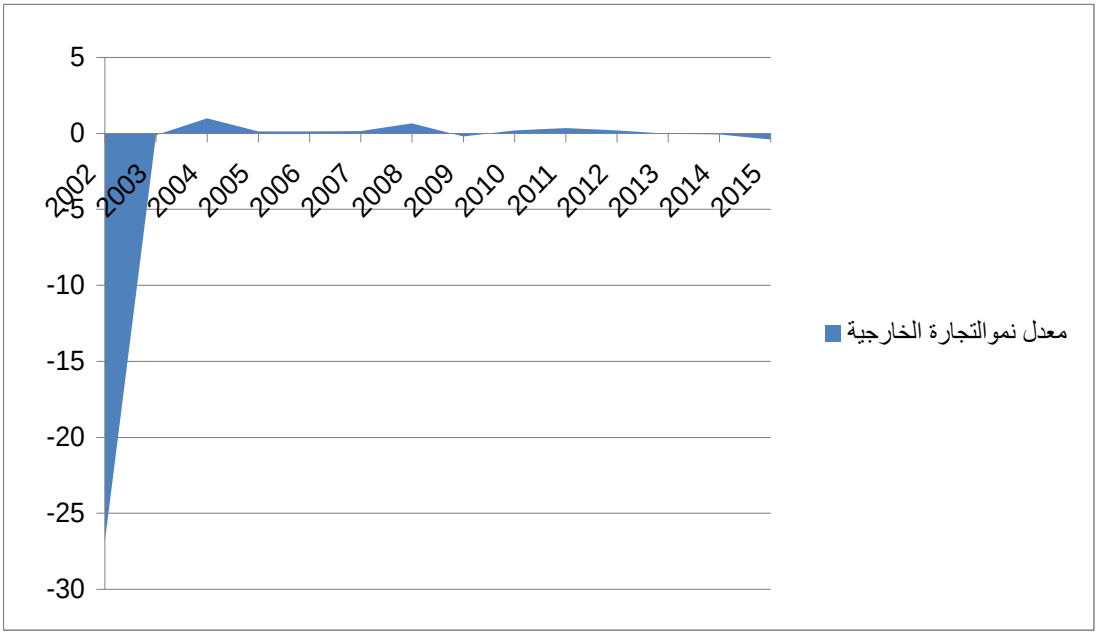


المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات الجدول (2)

ج – درجة التركز السلعي للصادرات ( درجة التبعية الأقتصادية )

يتم احتساب مؤشر التركز السلعي للصادرات عن طريق قسمة اهم الصادرات على اجمالي الصادرات X 100 ، وهذا المؤشر يعبر عن التركيب الهيكلي للأقتصاد ، فكلما تنوعت مكوناته كلما تطور هيكله وقلت المخاطر التي تترتب عليه ، والعكس صحيح فكلما انخفضت مكونات الصادرات السلعية كلما اصبح الأقتصاد عرضة للأخطار وعدم قدرته على مواجهة اجراءات الدول المستوردة وبالأخص عندما تكون السلع المصدرة مثل النفط الذي يعاني من التقلبات الحادة في اسعاره ( رهبان ، 2013 : 541 – 542 )

جدول (3)

التركيز السلعي للصادرات العراقية للمدة 2002 -2015 ( المقدرة بملايين الدولارات )

| السنوات | الصادرات النفطية | الصادرات الكلية | درجة التركيز السلعي للصادرات النفطية % |
|---|---|---|---|
| 2002 | 11344 | 12219 | 95 |
| 2003 | 8349 | 9711 | 86 |
| 2004 | 17700 | 17810 | 99 |
| 2005 | 23199 | 23697 | 98 |
| 2006 | 29708 | 30529 | 97 |
| 2007 | 37884 | 39587 | 96 |
| 2008 | 61884 | 63726 | 97 |
| 2009 | 38965 | 39430 | 99 |
| 2010 | 51453 | 51764 | 99 |
| 2011 | 79408 | 79681 | 99 |
| 2012 | 93779 | 94209 | 99 |
| 2013 | 89350 | 89768 | 99 |
| 2014 | 83539 | 83981 | 99 |
| 2015 | 43059 | 43442 | 99 |

المصدر : تم احتساب درجة التركز السلعي من قبل الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، نشرات متفرقة

ومن خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ مدى الأرتفاع الشديد في قيمة هذا المؤشر ، مما يدل على ان الاقتصاد العراقي واقع في ظل تبعية كبيرة ويتجلى ذلك من خلال الأزمة العالمية التي حلت عام 2008 والتي سجلت هبوط في مستوى الأيرادات النفطية ، ويتبين من خلال بيانات الجدول (3) ان الأنتاج النفطي يهيمن على الأقتصاد العراقي ونلاحظ ايضاً وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات النفطية والصادرات الكلية ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

د – التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية

يتضح من خلال بيانات الجدول (4) وجود صادرات غير نفطية تتوزع بين المنتجات الغذائية والحيوانية والمواد الخام غير الغذائية والوقود المعدنية والمواد الكيمياوية والسلع المصنعة والمكائن والمعدات و السلع غير المصنفة الا ان اقيامها تعد متواضعة جداً امام اقيام الصادرات النفطية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الأجمالية والتي تقدر ب (99%) هذا فضلاً عن ان في عام 2002 م وعام 2003 م كانت هناك صادرات غير نفطية تتمثل ب :

1 – الصادرات غير النفطية من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والتي كانت تقدر ب (330 مليون دولار ) لعام 2002 م ، و (50411 مليون دولار ) لعام 2003 .

2 – الصادرات غير النفطية من المصنوعات المتنوعة كانت تقدر ب ( 1570 مليون دولار ) لعام 2002 م و (60494 مليون دولار ) عام 2003 م . (نشرات البنك المركزي العراقي لعام 2004 )

الا ان كلا النوعين من الصادرات توقفت للمدة من 2004 م الى الوقت الحالي اذ بلغت قيمتها صفر للسنوات اللاحقة لعام 2002

جدول (4)

التوزيع السلعي للصادرات غيرالنفطية للمدة ( 2002م – 2015 م )

| السنوات | المواد الغذائية والحيوانات الحية | الموادالخام غيرالغذائية | الوقود المعدنية وزيوت التشحيم | المواد الكيمياوية | سلع مصنعة | مكائن ومعدات نقل | السلع غير المصنفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 46296 | 6795 | 2162 | 7377 | 5833 | 50 | 0 |
| 2003 | 504115 | 806584 | 8459050 | 100823 | 90741 | 10082 | 0 |
| 2004 | 35.6 | 53.4 | 17703.2 | 0 | 17.8 | 0 | 0 |
| 2006 | 86 | 46 | 30.298 | 2 | 16 | 72 | 9 |
| 2007 | 119 | 79 | 39.293 | 0 | 40 | 79 | 0 |
| 2008 | 191 | 128 | 63.216 | 0 | 64 | 127 | 0 |
| 2009 | 110 | 59 | 39.131 | 4 | 20 | 95 | 8 |
| 2010 | 145 | 78 | 51.376 | 5 | 26 | 124 | 10 |
| 2011 | 223 | 120 | 79.083 | 8 | 40 | 191 | 16 |
| 2012 | 264 | 141 | 93.455 | 10 | 47 | 226 | 19 |
| 2013 | 251 | 135 | 89.095 | 9 | 45 | 215 | 18 |
| 2014 | 235 | 126 | 83.351 | 8 | 42 | 202 | 17 |
| 2015 | 122 | 65 | 43.116 | 4 | 22 | 104 | 9 |

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء
البنك المركزي ، نشرات متفرقة

## المطلب الثاني : دور الحكومة في النشاط الأقتصادي

نتيجة الأوضاع الأقتصادية المتردية التي شهدها العراق بعد الأحداث التي شهدها بعد عام 2003 كان لابد للحكومة ان تقوم بالتدخل في الحياة الأقتصادية لتغيير الواقع نحو الأفضل من خلال :

**1 – تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي**

لابد ان يكون للدولة دور فعال في الحياة الأقتصادية من خلال التدخل بأجراءات مهمة للنهوض بالواقع الأقتصادي وانتشاله من حالة التدهور التي تعيشه من خلال الآتي :

أ – نظراً لما تعانيه البنى التحتية من تخلف لما لحق بها من تخريب وتدمير نتيجة الحروب المتكررة والدمار الذي طالها بعد احداث الحرب الأخيرة على العراق عام 2003 ، الا انه يجب على الحكومة الألتفات الى البنى التحتية والأهتمام بها كونها الركيزة الأساسية للنهوض بالأقتصاد ، فيجب تطوير البنى التحتية بالأمكانات المتاحة من اجل تحقيق التوازن الأقتصادي محلياً وستكون نتيجة ذلك ان تعمل الدولة جنباً الى جنب مع القطاع الخاص للقضاء على الأختلالات الحاصلة في البنى التحتية التي دمرت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وكان لها أثر سلبي على مختلف القطاعات ، كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي وغيرها من القطاعات .

ب – يجب على الحكومة ان تعتمد على استراتيجية للتمويل الذاتي بتقليص حجم الأستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل البلد تحت مسمى الشركات متعددة الجنسيات والتي تسهم في تعزيز التفاوت بين الأفراد وعدم المساواة في توزيع الدخول في البلدان النامية. (Muller , 1979: p15)

الا انه قد يترتب على زيادة الأستثمار الأجنبي المباشر تبعية للخارج .

**2 – ضرورة حفز الصادرات غير النفطية**

بصرف النظرعن ان الصادرات النفطية لها أهمية كبيرة في التجارة الخارجية لكونها المصدر الرئيس والأكثر اهمية في توفير العملة الصعبة للبلد ، الا ان ذلك لا يخلو من المخاطر التي تترتب على الأعتماد شبه التام والكلي على صادرات النفط ، على الدول النامية وللضرورة الملحة لأحداث التغيرات على هيكل الصادرات لابد من دعم وتنويع واحداث تغيرات في الصادرات غير النفطية ، الا ان الخطورة تتمثل في ان النفط يعد مصدراً من مصادر الطاقة المهمة والحيوية لابل هو عصب الحياة الأقتصادية والمحفز الرئيس للنمو التكنولوجي والصناعي والأقتصادي عامة ، وبما ان الدول النفطية عامة ومن بينها العراق بشكل خاص هي دول غير مصنعة بل مستهلكة وهي بذلك سوف تتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط اوقات الأزمات ، وهذا بالتالي ينعكس على صادراتها من تلك المادة الناضبة ، والعراق بلد نفطي يعتمد على صادرات النفط في توفير العملة الصعبة ، الا انه يستخدمها لسد مبالغ استيراداته المتزايدة مما يجعل اقتصاده عرضة للمخاطر والأزمات ، فلا بد من اعادة النظر في تنويع صادراته من المنتجات الأخرى المصنعة والنهائية بشكل أوسع ، فضلاً عن ذلك ان النفط وكمادة ناضبة يشهد ارتفاع في تكاليفه الأنتاجية مما يشكل ايضاً عبئاً اضافياً بتكلفته المرتفعة مما يقلل من حجم الأرباح المتأتية من انتاجه ، كما ويعد اعتماد العراق على تصديره لهذه المادة سبباً في فقدان سيادته اذ ترتبط سيادة اي دولة بمقدار ما تمتلكه من موارد تدعم اقتصاده وتسهم في توفير العملات الصعبة الا ان كون تلك المادة غير متجددة مما يهدد بفقدان العراق لسيادته اذا ما نضبت تلك المادة المهمة ، فضلاً عن التوجه الى مصادر اخرى بديلة للطاقة اذا ما تعرضت هذه المادة للنضوب اذ يعد النفط المصدر الرئيس للطاقة وفي حال نضوبه سيتم التوجه الى ايجاد بدائل للطاقة النفطية وما يصاحب ذلك من مخاطر واعباء وتكاليف اضافية .

**3 – الأستراتيجية الوطنية للتصدير**

يعد تبني أستراتيجية وطنية تهتم بشؤون التصدير ضرورة ملحة بهدف النهوض بواقع الصادرات والأسهام في عملية دعم وتنويع الصادرات في البلد ، اذ ان معظم المستهلكين والذين يمثلون نسبة لا تقل عن 99% من القوة الشرائية العالمية يقيمون خارج البلد ، لذا يجب ان تضمن الأستراتيجية دعم المصدرين وبيع سلعهم وخدماتهم في كافة انحاء العالم ،فضلاً عن مساعدة الشركات المحلية بهدف زيادة مبيعاتها للعالم الخارجي وخلق فرص عمل محلية ، وتوفير المستلزمات والخدمات التي تحتاجها لأتمام مراحل التصدير ، في مختلف المجالات وضرورة التركيز على ما يأتي : ( الموسوي 2017 : 22 – 23 )

أ – ربط الشركات المحلية بالمستهلك العالمي . ب – تنظيم الصادرات الوطنية بطريقة مبتكرة تجعلها اقل كلفة

ج – تشجيع الصادرات والأستثمار كخطوة رئيسة للتنمية . د – توسيع فرص الحصول على تمويل الصادرات

ه – مراعاة انظمة وقواعد التجارة الدولية وفتح اسواق جديدة .
وهذه الأستراتيجية تسهم في دعم الشركات المحلية لتصريف منتجاتها السلعية والخدمية في جميع انحاء العالم لتحقيق التقدم الأقتصادي وزيادة التوظيف في ظل اقتصاد عالمي متكامل .

## المبحث الثالث /التجربة الماليزية

### تمهيد

تميزت ماليزيا خلال مدة غير بعيدة بكونها دولة ريعية ، لأعتمادها على تصدير المواد الأولية كالنفط والمطاط والقصدير والأخشاب وغيرها ، لسد احتياجاتها ولتمشية متطلباتها ، فبعد ان كان أقتصادها يعتمد على القطاع الزراعي والتعدين بوصفه اقتصاداً ريعياً أصبح يعتمد بصورة أكبر على التصنيع ، وتحول الى أقتصاد صناعي متقدم .

### اولاً : الأهمية الأقتصادية لماليزيا

بدأت بوادر التغيير في الأقتصاد الماليزي بعد ذهاب مهاتير محمد الى دولة اليابان في جولة استطلاعية عام 1980 م اذ اجرى دراسة ميدانية على اقتصاد اليابان ورأى من الضروري تبني سياسة الأنفتاح الأقتصادي لبناء مستقبل دولته ، كما استطاعت ماليزيا استطلاع تجارب الدول النامية واستفادت الخبرة والدروس من تجاربها الفاشلة لذلك أصبحت أكثر حذراً تجاه الأنظمة الأشتراكية ( مجبل ، 2015 : 87 - 88 ) وبعد أن كان الأقتصاد الماليزي يمتاز بكونه بدائياً وريعياً يعتمد بالدرجة الأساس على الزراعة تحول الى أقتصاد يعتمد على القطاع الصناعي ، اذ نجحت ماليزيا في هذا التحول على الرغم من أرتفاع نمو السكان وتنوع أعراقهم واختلاف معتقداتهم ودياناتهم ،واستطاعت ماليزيا من تحقيق انجازات مهمة خلال المدة (1985 – 1996 ) بسبب استقرار الأوضاع الأقتصادية والسياسية فيها ومرونة المؤسسات التي تدار فيها ، على الرغم من ان صادرات ماليزيا كانت في معظمها مواد خام كزيت النخيل والمطاط والقصدير والكاكاو والأخشاب الأستوائية اذ تعد ماليزيا رائدة في أنتاج هذه المواد والتي تعتبر عالية الجودة ومتباينة في الأستخدام ، كما كانت في فترة الثمانينيات من أهم مصدري النفط الخام والغاز الطبيعي ، وفي عام 1986 تحديداً استطاعت ماليزيا الخروج من أزمة الركود التي كانت تعاني منها معلنة بدء الأنتعاش اذ حصل نمو شديد في صادراتها المصنعة وارتفعت أسعار السلع ، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي معدل 7,5 % سنوياً للمدة ( 1985 – 1997 ) في حين زادت الصادرات اكثر من 75% أثر ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الماليزية . الا انه وفي نهاية التسعينات اصبح معدل النمو سلبياً عام 1998 بسبب حدوث أزمة العملة الآسيوية في عام 1997 ، اذ تعرضت العملة الماليزية الى انخفاض نحو 40% من قيمتها ، الا انها استطاعت تفادي هذه الأزمة بسبب التعليم المرتفع ووجود الأيدي العاملة الجديدة والأستقرار في الوضع السياسي وارتفاع المدخرات الموجهة للأستثمار اذ ظلت ماليزيا جاذبة للأستثمارات الأجنبية وان انخفاض قيمة عملتها في نهاية الأزمة قد حسن من الوضع التنافسي لصادراتها مما ساعد اقتصادها على أمتصاص الصدمات الخارجية ومواجهتها . ( تودارو ، 2009 :192 - 193 )

### ثانياً : مراحل تطور الأقتصاد الماليزي

مما لاشك فيه ان ماليزيا تمتلك تجربة رائعة في عملية التصنيع ، من خلال استفادتها من التجربة اليابانية في اعداد الخطط والدراسات ، اذ استطاعت ماليزيا تطوير صناعتها المعتمدة على العمل الكثيف الى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال كالصناعات التكنولوجية التي تمتلك قيمة مضافة كبيرة ، والتصنيع في ماليزيا مر بعدة مراحل هي :(ماليزيا... اليابان قدوتنا) على الرابط الألكتروني (www.mida.gov.my)

1 – مرحلة صناعات احلال الواردات: التي بدأت منذ الستينيات وطبقت فيها سياسة احلال الواردات من خلال البدء بصناعات صغيرة واخرى لأنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية والبلاستك والكيمياويات والتبغ ومواد البناء ومن ثم تم اصدار قانون تشجيع الأستثمار عام 1968 لغرض جذب الأستثمارات الأجنبية في تلك المجالات .

**2 – مرحلة الصناعات التصديرية : في مطلع السبعينيات مع تشجيع الحكومة لدخول الأستثمارات في مجالات صناعة النسيج والألكترونيات يدعمها بذلك وفرة العمالة الرخيصة والحوافز الضريبية المغرية وانشاء المناطق الحرة واصدار تراخيص المنتجات الأجنبية ، مع قيام الحكومة بأستضافة الشركات متعددة الجنسيات بهدف تشغيل الخطوط الأنتاجية الماليزية والسماح للشركات الأجنبية بأنتاج سلع مخصصة للتصدير .**
**3 – مراحل التصنيع الثقيل والصناعات التي تعتمد على الموارد الماليزية : في مطلع الثمانينيات شجعت الحكومة هذه الصناعات وبالأخص صناعة السيارات كصناعة سيارة ( بروتون ) ثم امتدت لتشمل صناعة الأسمنت والحديد والصلب والألكترونيات والنسيج اذ بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بأستيعاب عمالة (40%) في ظل تمتع الصناعات بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشاريع عديدة تغطي النشاطات الأقتصادية كافة .**
**4 – مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة : في فترة التسعينيات مع تشجيع الحكومة لها كونها تتطلب رؤوس اموال طائلة ومهارة عالية في سبيل توسيع اسواقها المحلية وزيادة منافستها ، والمدة من 1980 – 2000 شهدت توسع كبير في استثمارات القطاع الصناعي بقيامها بأكثر من خمسة عشر الف مشروع صناعي برأس مال يصل الى ( 246مليار دولار ) اسهمت المشاريع الأجنبية فيها بنبة (54%) والمشاريع المحلية بنسبة (46%) مع توفير وظائف بمقدار مليوني وظيفة وتطوير مهاراتهم الى جانب وسائل نقل التقنية الحديثة و ايجاد قنوات جديدة للتسويق .**

## ثالثاً : الأصلاحات في الأقتصاد الماليزي

**اتبعت ماليزيا في سياستها استراتيجيات وخطط ساهمت في تحسين أوضاعها الأقتصادية وقادت اقتصادها بخطى واثقة نحو النجاح والتقدم ، من بينها برنامجها الأصلاحي للمدة ( 1986 – 1990 ) والذي شمل عدة اتجاهات من أهمها الآتي : ( عاشور ، 2007: 97 )**
**اعادة الحيوية للقطاع الخاص وتنشيطه والعمل على تحرير السوق المالية والنقدية ، والعمل على تفعيل سياسات اقتصادية خارجية ساهمت في النهوض بالواقع الأقتصادي وكذلك قيامها بأصلاح القطاع المالي والتوجه نحو الخصخصة وفسح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره على نطاق واسع في النشاط الأقتصادي .**

**ومن خلال اتباعها لهذه الأتجاهات استطاعت ماليزيا تحسين أوضاعها الأقتصادية على وجه الخصوص واعطت أولوية الى القطاع الخاص للعمل بحرية ، اذ سمحت بالحرية الأقتصادية في ممارسة النشاط الأقتصادي من قبل القطاع الخاص شرط ان لا يؤثر على حرية الأخرين ويكون العمل منصباً في اطار المصلحة العامة للمجتمع برعاية الدولة من خلال تهيئة الأوضاع الملائمة للقطاع الخاص ومراقبته ، والتوسع في مجال الخصخصة من خلال تمليك الشركات العامة للمواطنين ، كما وعملت على جذب الأستثمارات الخارجية وبالأخص من اليابان ، بأعتماد ماليزيا لأستراتيجيات شملت القطاعات الصناعية المختلفة اذ ساهمت في ازدهار الصناعات الثقيلة خلال سنوات قليلة واصبحت فيما بعد تشكل جزء مهم من صادرات البلد ، كما استطاعت تحقيق معدلات نمو تزامنت مع انخفاض معدلات التضخم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات كما حفزت صناعة الألكترونيات مما جعلها اليوم واحدة من اكبر مصنعي اقراص الحاسوب الصلبة .**
**واتخذت ماليزيا عدة اجراءات كانت كفيلة بتعزيز الأبتكارات والأبداع واهمها الآتي : ( يوسف ، 2010 : 362 – 364 )**

**1 – أجراءات وتشريعات تتعلق بالآتي :**

**أ – القيام بعملية حماية ودعم المشاريع الأنتاجية والتشديد على الحكومة بأتجاه دعم المشاريع والبحوث العلمية .**
**ب – اعتمدت سياسة الأنفتاح على الأستثمارات الخارجية .** **ج– الحرية في تداول العملات .**
**د – اعتمدت سياسات ضريبية منفتحة وجاذبة للأستثمارات .** **ه – حماية حقوق الملكية الفكرية .**
**و – التشديد على مسؤولية الحكومة بأتجاه دعم البحوث العلمية والأنتاج .**

**2 – بناء قوة عاملة مؤهلة من خلال :**
**أ – تطوير الأنظمة التعليمية بكافة المراحل الدراسية .**
**ب – اعداد وتخريج قوة عاملة مؤهلة شابة وكفوءة عالية الأنتاج متعددة اللغات مع اتقان اللغة الأنجليزية .**
**ج – بناء نظام تعليم مهني ومراكز تدريب صناعي متطورة تخرج عمال ذوي مؤهلات وكفاءات عالية .**
**د – اقامة علاقات وطيدة بين المؤسسات الأنتاجية الصناعية .**
**3 – الأهتمام بتطوير البنى التحتية للدولة من خلال :**
**أ – اقامة شبكات طرق نقل سريعة وشبكات قطارات متطورة .**
**ب – توفير شبكات اتصالات ومعلومات متطورة جداً وخدمات عالية الجودة .**
**ج – بناء وتطوير حدائق تكنولوجية صناعية واقامة مناطق صناعية حرة ومراكز للأبتكار والتكنولوجيا المتقدمة .**
**د – اقامة معاهد ومراكز للبحوث العلمية الأفتراضية .**
**ه – تطوير انظمة الأدارة والقضاء وسن القوانين لحماية الحقوق الفكرية .**

**اذاً انطلقت ماليزيا من التعليم الذي يعد عاملاً مهماً في عملية صناعة المعرفة واستخدامها ونقلها وتطويرها واعتبرت ذات أهمية عالية لمختلف فئات المجتمع ومنها انطلقت لتكوين مجتمع صناعي متقدم تكنولوجياً وصناعياً من خلال الأهتمام بالأستثمارات التكنولوجية والهندسية والبنى التحتية وتشجيع البحوث والأبتكارات.**

**كما اتبعت ماليزيا اللا مركزية في الأدارة لمواجهة الفساد الذي كان آنذاك ظاهرة تعاني منه ماليزيا والذي كان يشكل عقبة خطيرة بوجه التقدم على مختلف الأصعدة السياسية والأقتصادية وعائق اساس في تحقيق التنمية والتقدم لأي بلد ، فقد اخذت ماليزيا ذلك بالأعتبار ومارست الطرق الكفيلة للحد منه بأعتباره يمثل ظاهرة سلبية وان اتباعها ل اللامركزية في الأدارة يزيد من الرقابة والمتابعة مما يقلل من الفساد على المستوى المحلي ( التميمي ، 2014: 80 )**

## رابعاً : تنوع الهيكل الأنتاجي في ماليزيا

**سعت ماليزيا في سبيل تنويع اقتصادها وبالتالي الهيكل الأنتاجي عن طريق الأستراتيجيات الطويلة الأجل والخطط الخمسية لمختلف القطاعات والتي يعد اهمها القطاع الصناعي الذي أولته أهمية استثنائية بتخصيص نسبة من الأنفاق الحكومي لتطوير عمليات التصنيع المحلي وتوجيه اغلب الأستثمارات المحلية والأجنبية بأتجاه هذا القطاع وتوفير الدعم للمستثمرين والأهتمام بالبنى التحتية التي تسهم في تطوير مختلف القطاعات الرئيسية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي ( العبيدي ، 2007 : 105 )**

**اذ في عام 1990 وكخطوة لجذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة عدلت الحكومة هيكل الحوافز تبعاً لنوع الأستثمار، وتمت مراجعة نظام الحوافز عام 1991 وتوجيهها لتشجيع الصناعات ذات القدرة التنافسية ولتقوية المردودات الضريبية حيث من أهم اجراءاتها الآتي : ( (www.arab-api.org/images**
**1 – تقليص نسبة الأعفاءات الضريبية . 2 – الغاء الحوافز التي تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية .**
**3 – منح حوافز خاصة هدفها تشجيع المشاريع الأستراتيجية عالية التقانة والمشاريع ذات التشابك الصناعي وللبحث والتطوير. 4 – استخدام معايير معينة لمنح الحوافز .**
**5 – تحديد نسبة الأستقطاعات الأستثمارية كحد اقصى 70% من الدخل .**
**وفي عام 1995 بدأت بتقليل منح الحوافز للمشاريع كثيفة العمل وتوجيهها نحو الأستثمارات الرأسمالية**

## خامساً : مؤشرات الأقتصاد الماليزي

**قطعت ماليزياً اشواطاً مهمة في تنويع اقتصادها على مختلف القطاعات الأقتصادية ودليل ذلك التطورات والأنجازات التي تحققت فيها وأهمها :**
**1 – القطاع الزراعي : اذ شهد هذا القطاع تقدماً استثنائياً حيث اشتهرت ماليزيا بأنتاج زيت النخيل والمطاط والأناناس وجوز الهند واللحوم واالى ما الى ذلك من المنتجات الزراعية التي شكلت عام 1980 ما يقارب 22,6% من الناتج المحلي الأجمالي واستمرت بعد ذلك هذه النسب بالتراجع لأسباب تتعلق بزيادة الناتج المحلي الأجمالي وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى لاسيما القطاع الصناعي في الناتج المحلي الأجمالي .**

**2 – القطاع الصناعي : شهد هذا القطاع تقدماً ملحوظاً فقد أولته الحكومة الماليزية اهتماماً واسعاً بحيث احالت البلد من كونه بلد زراعي الى بلد متقدم صناعياً يمتاز بتنوع المنتجات الصناعية كالمكائن والآلات والكيمياويات والأغذية والسيارات وزيادة نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الأجمالي وكذلك زيادة نسبة مساهمتها في الصادرات .**

**ومن بين أهم الأنجازات والتطورات ضمن هذا القطاع هو ظهور المناطق الصناعية التي ساهمت في تطوير الأقتصاد الوطني وأهم تلك المناطق هي ( منطقة كوليم للتقنية العالمية )، وكان الهدف من انشاءها تحويل ماليزيا الى بلد صناعي متكامل عام 2020 ، والمنطقة الثانية هي ( مدينة ماليزيا التقنية ) والهدف منها جذب رؤوس الأموال المحلية المهاجرة لأستثمارها في تقنية المعلومات ، واشتملت هذه المنطقة على 100 شركة اكثرها شركات محلية بأسناد من المستثمرين الأجانب ومن المتوقع لهذه المناطق ان تقوم بتوفير أكثر من 4000 فرصة عمل ، اما المنطقة الثالثة فهي ( مالتميديا سوبر كوريدور ) ، هدفها تشجيع الأستثمار المحلي فضلاً عن جذب الشكات العالمية الكبرى من اجل نقل تقنياتها المتطورة الى الداخل بهدف الوصول الى المستويات العالمية ، اذ استطاعت ماليزيا جذب 2% من اجمالي الأستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خلال عام 2000 مما استطاعت من تحويل ماليزيا من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي له اسهاماً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الأقتصادية المستدامة وتحويلها لأقتصاد معرفي يعتمد الأساليب التقنية في البحث والتطوير . ( united )**

**وبعد ان فتحت ماليزيا ابوابها للمستثمرين الأجانب استطاعت تحقيق المزيد من النجاحات في مجالات مختلفة فقد انشأت ماليزيا ( 3 شركات ) للسيارات استطاعت تغطية حاجة السوق المحلية من السيارات التي تحمل مواصفات تكنولوجية وتقنيات حديثة اذ يشكل قطاع التصنيع في ماليزيا ( 36,8% ) من الدخل القومي للدولة بحسب احصائيات عام 2014 ويعمل على توظيف ( 36%) من الأيدي العاملة في القطاعات الحيوية كالصناعات الألكترونية وادوات البناء فضلاً عن صناعة السيارات ، ووصلت صادرات ماليزيا من الأجهزة الكهربائية والألكترونية ( 111,19 مليار دولار ) ما يقارب ( 47% ) من مجموع انتاج قطاعي الألكترونيات والكهربائيات واستطاعت انتاج ما يقارب ( 545,122 سيارة ) عام 2014 مما جعلها تحتل المرتبة 22 بالعالم في هذا المجال . وبحسب تقرير ( IMD World Com petitiveness Center 2016 ) فأن ماليزيا تحتل المرتبة 19 من ضمن اقوى عشرين اقتصاد في العالم .**

**3 – قطاع الخدمات : وهو احد أهم القطاعات الأقتصادية في ماليزيا وشملت التطورات هذا القطاع من قبل الحكومة الماليزية اذ أولته اهتماماً بات واضحاً للعيان من خلال ارتفاع نسب مساهمته من الناتج المحلي الأجمالي .**

**وان قيام هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية لترويج الصادرات وتشجيع التجارة الخارجية بتقديم معلومات عن الصادرات والواردات للماليزيين العاملين في التجارة الخارجية فضلاً عن قيامها بتشجيع منتجاتهم الصناعية بشكل خاص ، و تمتلك ماليزيا قاعدة عريضة من المنتجات ذات الجودة العالية والتي تصنع محلياً ويتم تصديرها الى العالم الخارجي ومن اهم تلك المنتجات ( التجارة والمنتجات الماليزية ) على الموقع الألكتروني ( http//daleel-malaysia.bloqspot.com )**

**1 – منتجات المطاط ، اذ تعتبر ماليزيا اول دولة في انتاج وتصدير المنتجات المطاطية ، كالخيوط المطاطية والقساطر والقفازات فهي تنتج وتصدر الى معظم دول العالم ، والتي من اهمها اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة بسبب جودة المنتج اذ تجاوزت صادراتها من المطاط الطبيعي 8 مليارات عام 2009 وتنتج مختلف المنتجات من المطاط الصناعي كالأطارات والأنابيب والخراطيم والمساحات والجلد وغيرها .**

**2 – منتجات الأخشاب اذ يبلغ انتاجها 18 مليون متر مكعب في السنة من الأخشاب التي تستخدم في الأثاث ، والخشب الصناعي والألواح الخشبية كما يتم تصدير الأثاث الماليزي الى اسواق اليابان والولايات المتحدة وسنغافورة وبريطانيا .**

**3 – تعد ماليزيا اكبر منتج ومصدر لزيت النخيل بالعالم اذ تنتج تقريباً 17% من الأنتاج العالمي لتتجاوز صادراتها عام 2009 ال 8 مليارات فهي تصدر الى دول الأتحاد الأوربي واليابان والهند والصين ، ومن ضمن منتجات زيت النخيل زيت الطبخ والدهون البديلة المصنعة وايضاً الجليسرين والأحماض الدهنية والكحول الدهنية ويتزايد عليها الطلب العالمي اذ تدخل في صناعة الأغذية ومواد التجميل والمنظفات .**

4 – تعد صناعة النسيج الماليزي ثالث اكبر مصدر للصادرات الصناعية اذ تجاوزت ال 13 مليار واهم الصادرات هي الخيوط والنايلون والبوليستر والألياف والبطانيات وصناعة الألبسة مثل ماركة Adidas و Guess و Nike وغيرها فهي تعد احدى اهم الدول الرائدة في اسواق الألبسة العالمية .

5 – الصناعات الغذائية التي تصدر الى امريكا وسنغافورة وهونك كونك واندونيسيا واهم مصادرها المأكولات البحرية والتوابل والكاكاو واللحوم .

6 – صناعة الألكترونيات والكهربائيات في ماليزيا تشكل ثلثي الصادرات الصناعية كصناعة المكانس الكهربائية والغسالات والمكيفات والثلاجات والأجهزة الألكترونية والمحولات وغيرها ، وقد احتلت ماليزيا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير الألكترونيات سابقة اليابان وامريكا كما احتلت المرتبة الثالثة في صناعة الألكترونيات بعد امريكا واليابان .

7 – باتت الصناعات الكيمياوية واهمها البترول والكيمياويات والأدوية والغازات الصناعية والبلاستك من اهم الصناعات ، وازدهرت صناعة البتروكيمياويات لتصل صادرات ماليزيا 14 مليارفي السنة الى اليابان والصين وسنغافورة .

8 – تعد شركة سيارات بروتون الماليزية اهم الشركات المعروفة اذ تصنع انواع متعددة من محركات السيارات وايضاً شركة سيارات برودوا وهاتان الشركتان تغطي حاجة السوق المحلي وتصدران للأسواق الخارجية الى سنغافورة واليابان واندونيسيا وتايلند وبريطانيا .

## سادساً : تنوع هيكل الصادرات في ماليزيا

سبقت الأشارة الى كون الأقتصاد الماليزي كان ريعياً معتمداً على المواد الخام في صادراته الاانه تحول الى اقتصاد تسهم السلع المصنعة وذات التقنية العالية اسهاماً كبيراً في صادراته وتم تنشيط قطاعها الصناعي الموجه للتصدير عن طريق الأستثمار المحلي و مساهمة الأستثمارات الأجنبية المباشرة فيها ( IMF, 1997 : 89) اذ ان الصناعات التي كانت تنتج زيت النخيل ومنتجات الأخشاب والمطاط اصبحت تدخل في عمليات انتاجية لتصنيع سلع أخرى أي كمادة اولية محلية من اجل التصنيع ، كما واصبحت ماليزيا تزود الشركات المتعددة الجنسيات من المستثمرين في ماليزيا بالمواد الخام وقطع الغيار التي يحتاجونها ، اضافة الى تدريب المنتجين المحليين من قبل تلك الشركات على انتاج الألكترونيات ذات الدقة والجودة الفائقة مما ساهم في تطوير الصناعات المحلية ، ومن اسباب نجاح التجربة الماليزية هو اقامة هيئات لتطوير نشاطاتها الأنتاجية والصناعية تحديداً فضلاً عن هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية التي تأسست عام 1993 وتعرف ب MATRADE ، اذ كان لها دوراً مهماً وفعالاً في مجال التجارة الخارجية ومهمتها تشجيع التجارة الخارجية الماليزية والترويج لها وتقديم المعلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتشجيع المنتجات الماليزية وتطويرها مع تركيزها على المنتجات الصناعية والعمل على اجراء دراسات مستفيضة عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية وخاصة الصناعية منها بهدف تحسين الوضع التنافسي لها فضلاً عن اقامة برامج تدريب لزيادة مهارات المصدرين في التسويق الدولي وحماية الأستثمارات الماليزية في الخارج (www.Islamtoday.net)

يلاحظ من الجدول (5 ) ان اجمالي الصادرات الماليزية في عام 1980 والتي بلغت 3,842 ( ثلاثة مليارات وثمانمائة واثنان واربعون مليوناً ) شهدت ارتفاعات متتالية خلال السنوات اللاحقة حتى عام 2013 اذ ارتفعت محققة قيمة 228,33 ( مائتان وثمان وعشون ملياراً وثلاثة وثلاثون مليوناً )

1 – شكلت الصادرات من المواد الأولية والزراعية عام 1980 نسبة 34% من اجمالي الصادرات وهي نسبة ليست بالقليلة الا ان تلك النسبة استمرت بالأنخفاض لتصل الى 2,1% في عام 2013 ، نتيجة التطور الحاصل في القطاعات الصناعية المحلية واستخدام هذه المواد الأولية كمدخلات في صناعات جديدة .

2 – ارتفاع نسبة الصادرات من السلع المصنعة وصادرات الصلب والمعادن عام 1980 واستمرت بالأرتفاع عام 2000 ثم عادت لتنخفض وتستمر بالأنخفاض حتى عام 2013 الا انها وبرغم انخفاضها تشكل نسبة كبيرة اذا ما قورنت بعام 1980 .

3 – انخفاض صادرات المواد الغذائية انخفضت من 23.2% عام 1980 الى 11% عام 2013.

4 – أما صادرات الوقود فقد كان اعلى معدل لها عام 1985 اذ بلغت 31,5% واستمرت هذه النسبة بالأنخفاض حتى وصلت 17,7% عام 2011 ثم ارتفعت النسبة لعامي 2012 و2013 لتصل الى 20,4% و 22,2% على التوالي .

5 – صادرات النفط الخام اعلى قيمة لها كان عام 1990 وبلغ 359 الف برميل وبدأت صادرات النفط بالأنخفاض حتى عام 2010 ، واصبحت عام 2011 تستورد النفط حيث بلغ استيرادها 65الف برميل واستمرت بالأستيراد لعامي 2012 و2013 بمعدل 88 الف برميل و155 الف برميل على التوالي نتيجة لحاجتها من النفط بالعمليات الأنتاجية بعد استهلاكها للنفط الموجود لديها .

نلاحظ من الجدول (5) ان ماليزيا نوعت هيكل صادراتها واتجهت من تصدير المواد الأولية الخام والزراعية الى السلع المصنعة بشكل كبير وهذا ان دل على شيء فهو يدل على انتقال ماليزيا من اعتبارها دولة ذات اقتصاد ريعي الى دولة مصنعة كنتيجة لمراحل الصناعات الموجهة للتصدير التي أدخلتها ماليزيا كما عملت على تشجيع دخول الأستثمارات الأجنبية والتي تشكل حالياً دعامة اساسية للصادرات من خلال خلق شبكة من الأرتباطات الأمامية والخلفية اثناء التوسع في العمليات الأنتاجية .

جدول (5)

هيكل الصادرات الماليزية للمدة 1980 – 2013 ( مليار دولار)

| السنوات | اجمالي الصادرات | صادرات المواد الأولية والزراعية | صادرات السلع الصناعية | صادرات الصلب والمعادن | صادرات المواد الغذائية | صادرات الوقود | صادرات النفط الخام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 3,842 | %34 | %18,7 | %10,1 | %23,2 | %10,8 | 113 |
| 1985 | 15,442 | %18,3 | %27,1 | %5,3 | %17,4 | %31,5 | 251 |
| 1990 | 29,452 | %13,8 | %53,7 | %2 | %11,6 | %18,3 | 359 |
| 1995 | 73,914 | %6,1 | %74,7 | %1,3 | %9,5 | %6,9 | 300 |
| 2000 | 98,229 | %2,6 | %80,4 | %1 | %5,5 | %9,6 | 227 |
| 2005 | 141,62 | %2,4 | %74,6 | %1,1 | %6,9 | %13,4 | 120 |
| 2010 | 198,61 | %2,6 | %67,2 | %1,9 | %11,9 | %15,8 | 28 |
| 2011 | 228,80 | %3,1 | %62,1 | %2,4 | %13,9 | %17,7 | 65- |
| 2012 | 227,53 | %2,3 | %61,7 | %2,3 | %12,5 | %20,4 | 88- |
| 2013 | 228,33 | %2,1 | %60,7 | %3,3 | %11 | %22,2 | 155- |

المصدر :1 - البنك الدولي الموقع الألكتروني www.worldbank.org

## سابعاً : الناتج المحلي الأجمالي لماليزيا

1 - يلاحظ من الجدول (6) نمو الناتج المحلي الأجمالي لماليزيا من عام 1980 الى عام 2013 ، ويلاحظ ايضاً ان حجم الناتج المحلي تضاعف خلال السنين التي تلي عام 1980 وكانت معظم الزيادة في قطاعي الصناعة والخدمات .

2 – القطاع الزراعي يلاحظ ارتفاع الأنتاج بوتيرة متسارعة اذ ازداد الأنتاج في هذا القطاع من 5,63 عام 1980 واستمرت الزيادة حتى وصلت الى اكثر من 29 مليار دولار عام 2013 ويعود هذا بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى فيه .

3 – بالنسبة للقطاع الصناعي يلاحظ من الجدول ارتفاع ايرادات هذا القطاع اذ بلغت عام 1980 (10,23) مليار دولار واستمرت زيادة الانتاج في هذا القطاع لتصل الى اكثر من 126مليار دولار عام 2013 الا انها انخفضت حتى وصلت عام 2013 الى 40,5% ويعود سبب هذا الأنخفاض الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات لنفس المدة .

4 – اما بالنسبة لقطاع الخدمات فيلاحظ ارتفاع ايرادات هذا القطاع بصورة كبيرة فبعد ان كانت لاتتجاوز 9,06 مليار دولار عام 1980 ازدادت لتصل الى اكثر من 157 مليار دولار عام 2013 بنسبة مساهمة اكثر من 50% من الناتج المحلي الأجمالي مسجلة ارتفاعاً عن عام 1980 اذ كانت نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الأجمالي لا تتجاوز 36,3% .

يلاحظ مما سبق مقدرة الأقتصاد الماليزي في التحول من اقتصاد زراعي وبدائي الى اقتصاد صناعي متقدم وتحقيق معدلات متزايدة في قطاعي التصنيع والخدمات والتي تعكس مدى قدرة وقوة الأقتصاد الماليزي .

جدول ( 6 )

مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الأجمالي للمدة 1980 – 2013 ( مليار دولار )

| السنوات | الناتج المحلي الأجمالي | الناتج الزراعي | مساهمة الزراعة في GDP% | الناتج الصناعي | مساهمة الصناعة في GDP% | ناتج الخدمات | مساهمة الخدمات في GDP% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 24,93 | 5,63 | 22,6 | 10,23 | 41 | 9,06 | 36,3 |
| 1985 | 31,77 | 6,32 | 19,9 | 12,24 | 38,5 | 13,2 | 41,5 |
| 1990 | 44,02 | 6,69 | 15,2 | 18,57 | 42,1 | 18,7 | 42,5 |
| 1995 | 88,83 | 11,5 | 12,9 | 36,77 | 41,4 | 40,6 | 45,6 |
| 2000 | 93,78 | 8,06 | 8,5 | 45,31 | 48,3 | 40,4 | 43,1 |
| 2005 | 134,5 | 11,85 | 8,2 | 66,55 | 46,3 | 65,1 | 45,3 |
| 2010 | 247,5 | 25,64 | 10,3 | 101,94 | 41,1 | 102,6 | 48,4 |
| 2011 | 289,3 | 43,08 | 11,7 | 116,85 | 40,3 | 138,3 | 47,8 |
| 2012 | 304,9 | 30,62 | 10,04 | 124,40 | 40,7 | 150 | 49,1 |
| 2013 | 313,1 | 29,14 | 9,3 | 126,86 | 40,5 | 157,2 | 50,1 |

المصدر : البنك الدولي على الموقع الألكتروني( www.worldbank.org )

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) والتي تمثل أجمالي التجارة الخارجية لماليزيا نسبة الى الناتج المحلي الأجمالي للمدة من عام 2000 ولغاية عام 2015 ما يأتي :

1 – الناتج المحلي الأجمالي اخذ بالتزايد بعد ان كان يمثل ( 93,8 مليار دولار ) عام 2000 استمر بالتزايد الا انه انخفض عام 2009 وعاد الى التزايد في الأعوام اللاحقة حتى وصل اعلى قيمة له عام 2014 اذ بلغ (338,07 مليار دولار ) وعاد وانخفض في العام التالي ليبلغ ( 296,28 مليار دولار ) وبأستخراج المعدل الأجمالي للناتج خلال الأعوام ال خمسة عشر الماضية ، نجد انه يبلغ ( 251,55 مليار دولار )

2 – عند متابعة نسب مساهمة الصادرات السلعية والخدمية من اجمالي الناتج المحلي نجد ان تلك النسب اخذت بالأنخفاض ، فبعد ان كانت تشكل عام 2000 ( 119,8 % ) من الناتج المحلي الأجمالي ، استمرت بالأنخفاض الى ان وصلت عام 2015 الى ( 70,9 % ) وبأستخراج المعدل لهذه النسب خلال ال 15 عاماً الماضية نجد نسبة مساهمة الصادرات السلعية تقدر ب( 85,28 % ) من اجمالي الناتج المحلي الأجمالي وهذا يفسر زيادة ملحوظة في نسبة الصادرات السلعية والخدمية وان الأنخفاضات السابقة لا تعد انخفاضات وانما زيادة حجم الناتج المحلي كانت ملحوظة وبحجم كبير .

3 – بلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الواردات السلعية والخدمية من الناتج المحلي الأجمالي ، فبعد ان كانت تمثل ( 59,6% ) في عام 2000 استمرت بالأنخفاض حتى وصلت عام 2015 الى ( 42,8% )من الناتج المحلي الأجمالي ، وهذا الأنخفاض الحاصل بنسب الواردات وبرغم انخفاض نسب الصادرات ايضاً من الناتج المحلي الأجمالي الا انه تبقى نسب الصادرات تفوق نسب الأستيرادات في كل تلك السنوات السابقة ولدى استخراج معدل نسبة الواردات السلعية والخدمية لل 15 سنة السابقة نلاحظ انها تبلغ ( 46,03% ) من الناتج المحلي الأجمالي وهذه النسبة قليلة اذا ماقورنت بنسبة معدل الصادرات السلعية والخدمية من الناتج المحلي الأجمالي التي تبلغ ( 85,28% ) مما يدل على قوة الأقتصاد الماليزي وزيادة حجم صادراته وتنوعها .

4 – كذلك الحال بالنسبة للصادرات من التكنولوجيا المتقدمة نلاحظ ان حجم مساهمتها بالمعدل من الناتج المحلي الأجمالي للأعوام ال 15 السابقة تبلغ ( 73% ) وهي نسبة مرتفعة لا يستهان بها وان دلت على شيء فهي تدل على مدى التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي وصلت اليه ماليزيا .

5 – كذلك بالنسبة للأيرادات الضريبية نلاحظ ضان نسبتها ليست بالقليلة من الناتج المحلي الأجمالي اذ هي الأخرى اخذت بالتذبذب فبعد ان بلغت عام 2000 ( 13,7% ) من الناتج المحلي الأجمالي اخذت بالتزايد حتى بلغت اعلى مستوى لها عام 2013 حيث بلغت ( 15,6% ) من الناتج المحلي الأجمالي وانخفضت عام 2014 لتصل الى ( 14,8% ) من الناتج المحلي الأجمالي ، ونلاحظ ان نسبتها بالمعدل بلغت ( 14,93% ) من الناتج المحلي الأجمالي وهي نسبة غير قليلة تدل على انها تتزايد فبرغم زيادة الناتج المحلي الأجمالي للسنوات السابقة نلاحظ ان نسبة التغير في هذه الأيرادت الضريبية كان متقاربة .

6 – بالنسبة الى حجم التجارة الخارجية من الناتج المحلي الأجمالي نجد انه بالمعدل للسنوات ال 15 السابقة بلغ ( 146,03 ) وهي نسبة كبيرة وواضحة تدل على التقدم الحاصل في قطاع التجارة الخارجية نتيجة انتهاج سياسة تجارية ناجحة .

جدول ( 7 )
اجمالي التجارة الخارجية لماليزيا نسبة الى الناتج المحلي الأجمالي للمدة 2000 – 2015

| السنوات | الناتج المحلي الأجمالي مليار دولار | نسبة الصادرات السلعية والخدمية من GDP% | نسبة الواردات من السلع والخدمات من GDP% | نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من GDP% | نسبة الأيرادات الضريبية من GDP% | اجمالي التجارة السلعية من GDP% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 93,8 | 119,8 | 59,6 | 100,6 | 13,7 | %192,1 |
| 2007 | 193,55 | 106,2 | 52,3 | 86,3 | 14,3 | %166,4 |
| 2008 | 230,81 | 99,5 | 39,9 | 77,2 | 14,7 | %154,1 |
| 2009 | 202,26 | 91,4 | 46,6 | 71,1 | 14,9 | %138,9 |
| 2010 | 225,02 | 86,9 | 44,5 | 71,0 | 13,3 | %142,4 |
| 2011 | 297,95 | 85,3 | 43,4 | 69,7 | 14,8 | %139,5 |
| 2012 | 314,44 | 79,3 | 43,7 | 68,5 | 15,6 | %134,8 |
| 2013 | 323,28 | 75,7 | 43,6 | 67,1 | 15,3 | %134,3 |
| 2014 | 338,07 | 73,8 | 43,9 | 64,5 | 14,8 | %131,0 |
| 2015 | 296,28 | 70,9 | 42,8 | 63,3 | | %126,8 |
| المعدل * | 251,55 | 85,28 | 46,03 | 73,93 | 14,93 | %146,03 |

المصدر : تم تجميع البيانات من قبل الباحث بالأعتماد على بيانات البنك الدولي
*تم احتساب المعدل من قبل الباحثة

يلاحظ من الجدول (8) ان خلال ال خمسة عشر عاماً المحصورة بين عام 2000 وعام 2015 بأن هناك قفزة نوعية وتطور في المؤشرات الأقتصادية لصالح الأقتصاد الماليزي وكما يأتي :

1 – ارتفاع قيمة الناتج المحلي الأجمالي

2– انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الأجمالي فبعد ان كانت تشكل 9% منه اصبحت تشكل نسبة 8% وهذا الأنخفاض يفسر بزيادة مساهمة القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الأجمالي.

3 –انخفاض نسبة الصناعة من الناتج المحلي الأجمالي فبعد ان كانت تمثل 48 % في عام 2000 اصبحت في عام 2015 تمثل نسبة 36% من اجمالي الناتج المحلي وهذا الأنخفاض يعود الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الأجمالي .

4 – نلاحظ ارتفاع كبير لمساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الأجمالي فبعد ان شكلت عام 2000 ، 43% من الناتج المحلي الأجمالي ارتفعت الى 55% من الناتج المحلي الأجمالي وهذا ومع الأرتفاع الحاصل في حجم الناتج المحلي الأجمالي يعد تحولاً كبيراً في اقتصاد ماليزيا الذي تحول من القطاع الزراعي الى قطاع يعتمد بالدرجة الأكبر على قطاع الخدمات المتطور .

جدول (8)

مساهمة القطاعات الأنتاجية كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي لماليزيا لعامي 2000 و 2015

| السنوات | اجمالي الناتج المحلي | نسبة الزراعة من GDP% | نسبة الصناعة من GDP% | نسبة الخدمات من GDP% |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | *93,8 | 9 | 48 | 43 |
| 2005 | 143، 5 | 8,2 | 46,3 | 46 |
| 2010 | 247,5 | 10,3 | 41 | 48 |
| | | | | |
| 2015 | 296,28 | 8 | 36 | 55 |

*قيمة الناتج المحلي الأجمالي بالمليار دولار امريكي

المصدر : اعداد الباحثة بالأستناد الى بيانات البنك الدولي على الموقع الألكتروني :

www.worldbank.org

## ثامناً : دور الأستثمار الأجنبي في ماليزيا

تمتلك ماليزيا بيئة ملائمة لجذب الأستثمارات الأجنبية لما تمتلكه من بنى تحتية وقوانين للعمل في شركاتها الداخلية ، بسبب حوافز الأستثمار مما دفع بالأستثمار الأجنبي الى زيادة الأداء الصناعي والأقتصادي واستمرت اقامة الصناعات مستفيدة من الفوائد المتحققة من الأستثمار ، بعد ان ازداد حجم الصادرات الماليزية وتركيبها يجب ان لا يغفل جانب الأستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في ذلك عن طريق استثمار الشركات المتعددة الجنسية او الشركات عابرة القارات في البلد المضيف في طريق تطبيقها للأصلاح الأقتصادي ، اذ قدمت المزيد من الضمانات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب اضافة الى الحوافز ، اذ كان عدد الشركات الأجنبية ( 5000 ) شركة استطاعت تغيير تركيبة الأقتصاد الماليزي ورفع حجم صادراته ، اذ احتلت الصادرات الماليزية الصناعية ( 80% ) من اجمالي الصادرات وبلغ الحجم الكلي لصادراتها في عام 2001 م ما يقارب ( 92,2 ) مليار دولار بينما بلغت الواردات ( 76,81 ) مليار دولار ، وبلغ صافي الصادرات (15,39) مليار دولار للعام ذاته ، مما تمخض عنه تحقيق نسبة نمو بلغت في عام 2004 م ( 28% ) ( عبد الحسين ، 2008 : 53) ، وان اهداف الأستثمار عديدة وتختلف بأختلاف الجهة المستثمرة ، فأذا قامت الحكومة بالأستثمار يكون الهدف منه تحقيق المنفعة العامة بينما يكون هدف القطاع الخاص هو الربح ، و نظراً لتوفر المناخ الملائم نتيجة الأستقرار السياسي والأقتصادي الذي تمتعت به ماليزيا مما فسح المجال امام استقطاب الأستثمارات الأجنبية ، ونظراً لوجود القوانين المتعلقة بالأستثمار وتطبيقها بكفاءة ويسر الأجراءات لأنجاز المشاريع الأستثمارية مع توفر الأدارة الكفوءة والبنى التحتية المتكاملة وكفاءة القطاعات المالية والنقدية واستصدار الحكومة للقوانين واتباعها الأجراءات السليمة والفاعلة لتشجيع الأستثمارالأجنبي المباشر ومن بين اهم تلك الأجراءات والقوانين والسياسات التي اتبعتها ماليزيا هي الآتي :

1 – قانون حماية الملكية الفكرية ، واهم شروطه ما يأتي:

أ – توفير الحماية للمشاريع الأجنبية ضد المصادرة وعمليات التأميم .

ب – الألتزام بمنح التعويضات العاجلة والعادلة في حال تم التأميم او المصادرة .

ج – تمتع الأستثمار بحرية تحويل ارباحه و اصول استثماراته وعوائده الى الخارج وبعملات قابلة للتحويل .

د – حل اي نزاع حول ملكية المشروع الأجنبي بموجب اتفاقية فض منازعات الأستثمار التي انضمت لها ماليزيا منذ عام 1966 .

وقد سمحت للملكية الأجنبية بنسبة كبيرة في المشاريع التي تتمتع فيها بتقنيات عالية والتي تستخدم في تنفيذ المشاريع الأستراتيجية المهمة في اطار تحويل ماليزيا اقتصادياً نحو اقتصاد صناعي تكنولوجي متقدم فقد قدمت الضمانات المختلفة للمستثمرين الأجانب عن طريق قانون حماية الملكية الفكرية الذي يتضمن حقوق الأختراع والأبتكار والعلامات التجارية .

2 – قانون حوافز الأستثمار : اي تقديم الحوافز المشجعة للأستثمار الأجنبي المباشر ، ومن اهمها :

أ – حوافز الأستثمار الصناعي. ب – حوافز للصناعات ذات التقنية العالية. ج – حوافز المشاريع الأسترتيجية

د – حوافز الشركات الصغيرة . ه – حوافز ىالشركات المتخصصة في الأستثمار الزراعي .

و – حوافز الأستثمار في قطاع السياحة والخدمات . ( جمعة ، 2006 : 9-13 )

3 – اتفاقية فض المنازعات : وتهدف لحل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي او بينه وبين الدولة عن طريق القانون الذي يكفل للمستثمر الأجنبي الحماية والحصول على كافة الحقوق .

ومن اهم الهيئات التي انشأتها الحكومة لتشجيع الأستثمار الأجنبي المباشر :

1 – الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية . 2 – هيئة الأنتاجية القومية .

3 – جهاز الترويج للأستثمار . ( سليم و مسعد،1999 ؛243 )

واستطاعت ماليزيا استضافة عدد كبير من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات بعد تطبيقها لبرنامج الأصلاح الأقتصادي الذي ضم تقديم حوافز وضمانات عدة للمستثمرين الأجانب خاصة بعد تبنيه لسياسة التصنيع الموجه نحو التصدير اذ بلغ عدد الشركات الأجنبية ( 5000 شركة اجنبية ) ، والتي استطاعت ان تؤدي دور مهم وكبير في تغيير تركيبة الصادرات الماليزية ، اذ ان الصادرات الصناعية اصبحت تحتل نسبة (80% ) من اجمالي الصادرات كالسلع الألكترونية والكهربائية على وجه الخصوص كما ساهمت الشركات الأجنبية بزيادة حجم الصادرات الماليزية التي بلغت عام 2001 نحو (9502 مليار دولار) اي ما يعادل نسبة (2% ) من الصادرات العالمية بينما كانت واردات ماليزيا تبلغ ( 76,81 مليار دولار ) ( محمد ، www.Islamonline.net/arabic )

## الأستنتاجات

1 - هناك عدة عوامل اقتصادية وسياسية كانت وراء نجاح التجربة الماليزية تملت في الظروف السياسية لماليزيا اذا ان قادتها مؤمنين بالتغيير والأصلاح والنظام الديمقراطي السائد مما جعل الأحزاب السياسية تتخذ قراراتها عن طريق المفاوضات على الرغم من التنوع العرقي فيها .

2– استطاعت ماليزيا النهوض برأس المال البشري و حولته الى طاقات عالية بمزايا تنافسية موجهة للاستثمارات الفعالة لأعتمادهم على الذات ، وانتهاجهم استراتيجية الأعتماد على الذات اي السكان الأصليين وتحسين المؤشرات الأجتماعية لرأس المال البشري عن طريق تحسين احوال السكان المعيشية والصحية

3 – توجه ماليزيا نحو دعم البنى التحتية ورفضها لتقليل نفقاتها لتلك المشاريع اذ تعتبرها الركيزة الأساس للأقتصاد ككل .واعتمادها على الموارد المتاحة بشكل كبير ورئيس من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الأستثمارات المحلية ، كما تعاملت مع الأستثمار الأجنبي بطريقة تعود عليها بمنافع كبيرة من خلال الأستفادة من الشروط التي تضعها وتصب في صالح اقتصادها ، كما كان للأستثمار الأجنبي دفعة قوية لحفز انتاجها الصناعي وتنوع البنية الصناعية بشكل ملحوظ على مختلف الأنشطة الأقتصادية ، مما ولد آثار ايجابية على استخدام الموارد المحلية والقوى العاملة المحلية .

4– تجربة ماليزيا اولت القطاع الخاص دور ومساهمة في الحياة الأقتصادية بشكل ادى الى تعزيز التجربة الماليزية ، وقيامها تحفيز الصناعات الفرعية التي تتصل بالصناعات الأستراتيجية امراً في غاية الأهمية لغرض بناء صناعة متكاملة تحرز تقدماً صناعياً ملحوظاً .

5 – التطور الأنتاجي الحاصل في ماليزيا بسبب الأنماط الصناعية المتبعة بأنتاج منتجات اساسية رخيصة مروراً بمنتجات ثانوية تمتلك قيمة مضافة بسبب دور الصناعات الأساسية في بناء الأقتصادات النامية .

ح – قيام الدولة بتكييف القوانين الخاصة بالأستثمارات الأجنبية مع اوضاع البلد الراهنة والمستقبلية وكيفية التعامل معها .

2 - نتيجة لتطور الأحداث في العراق بعد عام 2003 نلاحظ ممارسة ضغوط كبيرة على القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة .
3 – ان ارتفاع عائدات النفط العراقية لم يستطيع من النهوض بالواقع الأقتصادي للبلد ورفع مستوى النمو الأقتصادي ، بسبب استخدام هذه العوائد لسد الأحتياجات من المستوردات ولسد العجز في ميزان المدفوعات .
4 - هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري، اذ مع ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية يزداد العجز في الميزان التجاري.والسبب يعود الى ان زيادة نسبة الاستيرادات تفوق نسبة زيادة الصادرات العراقية
5 – يعاني الأقتصاد العراقي من حالة الأنكشاف الأقتصادي والتبعية للخارج نتيجة اعتماده عدم تنوع صادراته واعتماده على ايرادات النفط المورد غير القابل للأستدامة وهذا يمثل خطراً كبير على الأقتصاد العراقي .

## التوصيات

1 – يستلزم التحول الأقتصادي في العراق الى اتخاذ اجرات لتطوير قطاع التجارة الخارجية وحفز الصادرات غير النفطية عن طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور الملحقيات التجارية خدمة للمصالح التجارية والأقتصادية بين العراق و الدول الأخرى
2 – تقديم كافة اشكال الدعم من حجم الأنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية لأنها تعد عاملاً محفزاً لنشوء بيئة استثمارية تحفز انشاء مشاريع هادفة الى زيادة الناتج المحلي الأجمالي ، وتشجيع الأستثمار في البيئة والسعي لأمتلاك التكنولوجيا الخضراء .
3 – ضرورة حماية الملكية الفكرية والمبتكرين والمخترعين من خلال اقامة مؤسسة متخصصة تهتم بأدارة الملكية الفكرية لتحفيز المبتكرين المحليين والأجانب للعمل في الداخل بحرية وامان لأن ذلك يمنحهم الثقة ومن ثم العطاء المتجدد .
4 – يجب على القطاع الخاص الأخذ بزمام الأمور والمبادرة نحو انقاذ القطاع الصناعي مما هو عليه وتأهيله ليمارس دوره في التنويع الأقتصادي وتصنيع منتجات حديثة تستطيع التصدي للصناعات المنافسة لها في العراق والقادمة من الخارج .
5 – العمل على اصلاح السياسة التجارية المتبعة بأتجاه تطبيق نوع حمائي يفعل سياسات التعريفة الجمركية بحيث تستطيع التحكم في كميات السلع والخدمات المستوردة بطريقة عشوائية والحد منها ، بتطبيق سياسة حمائية انتقائية لقطاعات معينة ولفترات محددة ، بشرط عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلاً عن تقديم الدعم للقطاعات الأقتصادية المحلية التي تتمتع بميزة نسبية تجعلها اهلاً للتنافس ، فالصناعات الأستراتيجية مثلاً والصناعات التي تمتاز بروابط امامية وخلفية والتي تستطيع تلبية الحاجة المحلية ومن ثم القدرة على التصدير .
6 – دعم المزايا التنافسية التي تؤدي الى حفز الصادرات ومنها استخدام نظام الصرف المتعدد من اجل تخفيض تكاليف الأنتاج ،وضمان التجارة العادلة بالأمتثال الى الأتفاقات والقوانين التجارية ، والتقليل من تصدير المواد الأولية والنفط بشكل خاص للتخلص من التبعية الأقتصادية .
7 – تشجيع الأستيرادات التي تقتصر على ادخال التكنولوجيا المتطورة والسلع الأنتاجية وتسخيرها لخدمة ودعم التطور الأقتصادي الوطني ، والعمل على تقليل الأستيراد من السلع الأستهلاكية .
8 – يمكن الأستفادة من التجربة الماليزية في مجال اعداد الخطط للنهوض بواقع التصنيع من خلال اتاحة الفرصة لتطبيق تلك الخطط على الأقتصاد العراقي من خلال برامج التدريب والتأهيل ، وتوجيه الأهتمام بأعادة تأهيل البنية التحتية التي لها دور فاعل في النشاط الأقتصادي وفي جذب الأستثمارات للبلد .

## المصادر باللغة العربية

1 - أمين ، هجير عدنان زكي ، 2008 ، الأقتصاد الدولي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1
2- التميمي ، رياض حسين خليل، 2014، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية نماذج من دول مختارة بضمنها العراق. ( رسالة غير منشورة )ا كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين .
3 - الحجاز ، بسام ، 2003 ،العلاقات الأقتصادية الدولية ، ط1 ،بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

4 - الشبيبي ، احمد صدام عبد الصاحب ، 2008 ، العلاقة بين الأنكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة بحوث اقتصادية ، لبنان ، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية العدد ( 14 )
5 - العاني ، تقي عبد سالم ، 1992 ، تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية في العراق ، بغداد ، بيت الحكمة .
6 – المعموري ، عبد علي ، 2012 ، تاريخ الأفكار الأقتصادية
7 - الموسوي ، واثق علي ، 2017 ، نحو استراتيجية اقتصادية تسخر منافع العولمة في التنمية ، بحث غير منشور.
8 - الوادي ، محمود حسين ، و العساف ، احمد عارف ،2009 ، الأقتصاد الكلي ،عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
9 - تودارو، ميشيل.2009، التنمية الاقتصادية ، ترجمةحسني،محمود ومحمد،محمود حامد.الرياض-السعودية،دار المريخ للنشر.
10 – جمعة ، سعيد جمعة ، 2006 ، الأستثمار وتجربة ماليزيا ، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني حول الأستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، طرابلس .
11 – رهبان ، عبد الرؤوف ، 2013 ، الأهمية الأقتصادية للتجارة السورية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (3) و(4) المجلد 29 .
12 - سليم ، محمد ، و مسعد ، نيفين ، 1999 ،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، مصر
12 - مجبل ، اسماعيل حمادي . 2015 ، توظيف الموارد المالية الحكومية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق للمدة 2003- 2012. (اطروحة غير منشورة ) كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد .
13 - مراد،صاولي.2013، الانفتاح التجاري واثره في السياسات المالية والنقدية ،دراسة قياسية.مجلة المستقبل العربي ، العدد 417
14- يوسف ، ناصر . 2010 ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا . ( بحث غير منشور )

## المواقع الألكترونية

1 – محمد ، مهاتير ، استراتيجية الأقتصاد الماليزي على الموقع
www.Islamonline.net/arabic
2 – (ماليزيا... اليابان قدوتنا) على الرابط الألكتروني (www.mida.gov.my
3 – www.arab-api.org/images
4- التجارة والمنتجات الماليزية على الرابط الألكتروني
4 – http//daleel-malaysia.bloqspot.com
5 – www.Islamtoday.net
6 – www. worldbank.org

## المصادر الأجنبية

1- Bohdan Vahalik, 2015, Analysis of export diversification development of the European Union and BRICS countries, Department of European Integration, Faculty of Economics, VSB-Technical University of Ostrava.
2 – Dullest Snider-Introduction to International Economics. Irwin co,lilinois 1967.
3 – Muller,Roland,1979,Multinational and the Third World in The Political Economy of Development and under Development ,edition ,Willere , N.York .

## The effects of trade policy on the diversification of Iraqi exports after 2003 compared to the Malaysian experience

**Abstract**

**The Issue of trade policy is one of the most important topics that researchers have been interested in because of its important role in the economy over the ages. This importance has increased due to the increasing of commercial operations at different levels in both developing and developed countries Foreign trade is one of the means of achieving economic development through the economic surpluses resulting from exports and imports, as it is an important pillar of the economy in general and the Iraqi economy in particular, in light of the transformation process that took place for the Iraqi economy in various fields due to the implementation of foreign trade liberalization policies undertaken by Iraq after the changing of the political system in Iraq and the transition to automatic market .Iraq's trade policy may contribute to recovery Iraq from the current situation, Paving the way for its entry into the international markets through its role in diversifying its exports and freeing it from unilateralism. This leads to rescue Iraq of underdevelopment , economic dependence and economic exposure through comparison with the Malaysian experience and the extent of benefit from the data and the potential of the imitation of experience to promote the Iraqi economic , and give perceptions about finding possible solutions to the Iraqi economic, which complains about the lack of diversification exports and unilateralism because oil exports constitute 99% of Iraq's total exports, and this is reflected negatively on foreign trade as Iraq's dependence on most of its consumed needs on imports from abroad.**

**Key words** :**Trade policy -Export diversification –- Economic Dependency.**